

التحليل الأساسي لسعر الصرف: دراسة بيانية وفقا للخلفية النظرية

Basic exchange rate analysis

A graphical study according to the theoretical background

أ. جمال مساعدي

أ.د. شريف غياط

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة / الجزائر

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة / الجزائر

<p>Abstract:</p> <p>This study seeks to look at the most important factors that will influence the exchange rate under the floating regime change when one of these factors. With trying to analyze this phenomenon, according to the logic of economic theory. With a focus on building graphical models, would interpret the phenomenon of influenced by the exchange rate of those factors, each of which separately assuming stability of the rest of the other factors, so as to bring greater simplification and explanation in order to interpret the fluctuation of the exchange rate mechanism under the flotation system.</p> <p>Keywords: Trade exchange, Exports, Interest rate, Float.</p> <p>Jel Classification Codes: F31, B27, F31, E43</p>	<p>ملخص:</p> <p>تسعى هذه الدراسة إلى البحث في أهم العوامل التي من شأنها التأثير في سعر الصرف في ظل نظام التعويم عند تغير أحد هذه العوامل. مع محاولة تحليل هذه الظاهرة وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية. مع التركيز على بناء نماذج بيانية، من شأنها تفسير الظاهرة المتمثلة في تأثير سعر الصرف بتلك العوامل، كل منها على حدى مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى، وذلك لإيضاح مزيد من التبسيط والشرح بهدف تفسير آلية تذبذب سعر الصرف في ظل نظام التعويم.</p> <p>كلمات مفتاحية: سعر الصرف، الصادرات، التعويم، سعر الفائدة.</p> <p>تصنيف JEL: F31، B27، F31، E43.</p>
--	--

الاطار العام للدراسة:

أ. مقدمة:

أمام تعدد وتداخل عمليات المبادلات الدولية في ظل مبدأ التخصص الدولي في الإنتاج، وتشعب وتوسع الحاجات الإنسانية الغير متناهية، يبدو جليا أنه يصعب على أي اقتصاد في العالم تحقيق إشباع لحاجات أفراده دون اللجوء إلى العالم الخارجي. وحتى تتم عملية الموازنة بين فوائض إنتاج بلد معين مع نقص إشباع حاجات وتلبية رغبات أفراد بلد آخر يتم الاحتكام إلى سعر الصرف للفصل في قيمة هذه الفوائض بمختلف العملات. من هنا يبرز تأثير سعر الصرف بعدد ونوع تلك الفوائض المنتقلة إلى مناطق النقص في الإشباع، وذلك نظرا لإتباع نظام الصرف السائد دوليا والمعمول به حاليا وهو التعويم، الذي يتم فيه تحديد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب.

ب. الإشكالية:

تأسيسا على ما تقدم، يمكن طرح التساؤل الرئيس الآتي:

- ما هي أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف وفق نظام الصرف العائم؟ وهل يمكن وضع نموذج بياني يفسر العلاقة بين هذه

العوامل وسعر الصرف؟

وحتى يتم تبسيط هذا الإشكال، بالإمكان صياغة أسئلة فرعية نوجزها فيما يأتي:

- ما هو اتجاه تغير سعر الصرف بتغير أحد هذه العوامل؟

- ما هو البيان المناسب لتأثير تغير كل عامل على حدى في سعر الصرف؟

ت. فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على التساؤل الرئيس، وما تمحور عنه من أسئلة فرعية سابقة الذكر. يمكن بناء الفرضية الرئيسية على النحو التالي:
- في ظل نظام التعويم، يطال سعر الصرف تأثيرا من عدة عوامل. وكل عامل من هذه العوامل، يؤثر من جهته. وحتى يتم فهم ظاهرة التأثير دون تعقيد، يتم دراسة عامل واحد وتثبيت العوامل الأخرى، وذلك لإعطاء تفسير اقتصادي وتوضيح بياني للعلاقة بين سعر الصرف وكل عامل من تلك العوامل.

ولتبسيط الفرضية الرئيسة، بالامكان بناء الفرضيات الجزئية التالية:

- يتحدد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب.

- يتغير سعر الصرف استجابة لتغير أحد أو كل العوامل المؤثرة فيه في اتجاهين، إما طرديا أو عكسيا.

- يتم بيان علاقة تآثر سعر الصرف بأحد عوامل التأثير فيه ببيان عام يشرح اتجاه العلاقة الرابطة بين المتغيرين.

ث. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز العوامل الأكثر تأثيرا على سعر الصرف، مع التركيز على شرح وتوضيح الكيفية، التي تتم بها آلية التأثير في سعر الصرف. ومن جراء فهم تلك الآلية وفق منطق النظرية الاقتصادية، سيتم إعطاء مخطط بياني للظاهرة العامة، التي من المفترض أن يأخذها المنحنى البياني لشرح الظاهرة، وهو ما سيساهم في تبسيط فهم العلاقة بين هذه العوامل ومؤشر سعر الصرف.

ج. أهمية الدراسة:

تستمد أهمية الدراسة، من الأهمية التي يلعبها دور سعر الصرف ذاته. حيث أنه ونظرا للدور المهم الذي يلعبه سعر الصرف، يولى اهتماما بالغاً بالأسباب، التي تؤثر عليه وتتحكم فيه من طرف رجال الاقتصاد. ولذلك تتجلى الحاجة إلى الفهم الجيد لاتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وسعر الصرف.

و. منهج وهيكل الدراسة:

ل للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف، فقد أعتمد الباحثان في إعداد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي. ونظرا لأهمية الدراسة، ومن أجل الإجابة على إشكالية البحث ومحاولة اختبار صحة الفرضيات، تم تقسيمها إلى محورين، حيث تضمن المحور الأول: آلية تعويم سعر الصرف. فيما استعرض المحور الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

المحور الأول: آلية تعويم سعر الصرف

يتم في هذا المحور التعرض لمفهوم سعر الصرف وكذا لمفهوم سعر الصرف المعوم الأكثر شيوعا حاليا والأكثر استخداما وذلك تماشيا مع طبيعة الاقتصاد العالمي المتوجه دوما نحو التحرير والأخذ بمنطق السوق.

1.1. تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه "السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى"¹. أي أنه عبارة عن المعدل الذي يتم من خلاله تبادل العملات.

2.1. مفهوم تعويم سعر الصرف

تطورت أنظمة سعر الصرف عبر التاريخ وتعددت، من حيث تبنيها من طرف الدولة. بحيث أن كل دولة تقوم بإتباع نظام صرف المتماشي وطبيعة اقتصادها، وبعد نظام التعويم لسعر الصرف هو السائد والغالب في معظم البلدان حاليا والذي يتم الصرف فيه من خلال سوق الصرف الأجنبي- "المكان الذي تجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء"² - وفي ظل هذا النظام "يترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لتفاعل قوى العرض والطلب"³، بحيث "يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من الصرف"⁴، وتتبنى الدول هذا النظام في صورتين:

أولاً: التعويم النظيف (الحر): تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب. لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف⁵.

ثانياً: التعويم غير النظيف (المدار): يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين⁶.

المحور الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك مجموعة من العوامل، التي من شأنها التأثير في سعر الصرف في ظل نظام التعويم سواء الحر أو المدار وفي هذا المحور سيتم عرض أهم وأبرز العوامل الأكثر تأثيراً.

1.2. عرض النقد

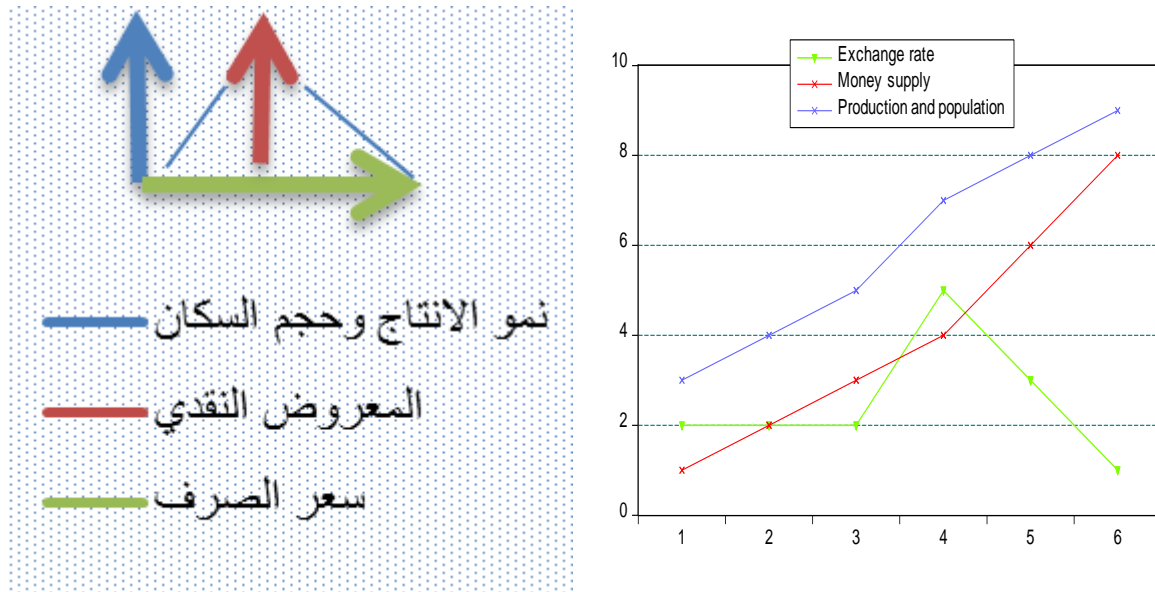
يرى فريدمان أن المضامين المهمة للسياسة النقدية في علاقاتها بالنمو والاستقرار الاقتصادي، هو ضرورة التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية ومعدل نمو الإنتاج والسكان للإبقاء على الأسعار مستقرة⁷. معنى هذا أنه لأجل المحافظة على مستوى الأسعار يجب أن تكون الزيادة في المعروض النقدي موازية للزيادة في الإنتاج المتناسب هو الآخر مع معدل نمو السكان لأجل ثبات مستوى الأسعار، أما إذا كانت الزيادة في المعروض النقدي لا تتناسب مع الزيادة في الإنتاج ومعدل نمو السكان، فهذا يؤدي إلى تذبذب تنافسية السلع المحلية مع نظيراتها من السلع العالمية بسبب التفاوت الحاصل في مستوى الأسعار الناتج عن تغير المعروض النقدي، وبالتالي تحول الطلب على السلع ذات المستوى المرتفع للأسعار إلى السلع ذات المستوى المنخفض للأسعار.

أولاً: إذا كانت نسبة زيادة المعروض النقدي أكبر من نسبة زيادة الإنتاج ونمو السكان: يتجه الطلب نحو السلع الأجنبية، وسيزيد بذلك الطلب على النقد الأجنبي وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية في السوق الأجنبي وبالتالي انخفاض سعر الصرف.

ثانياً: إذا كانت نسبة زيادة المعروض النقدي أقل من نسبة زيادة الإنتاج ونمو السكان: سوف يحصل العكس، ستنخفض الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية وبذلك سيزيد الطلب الخارجي على السلع المحلية مخلفاً ورائه زيادة المعروض من العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية منتجاً ارتفاع سعر الصرف.

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي، الذي يوضح تأثير تغير المعروض النقدي على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في المتغيرات بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيرات بدلالة مقدار (حجم) التغير.

الشكل رقم (01): أثر كمية المعروض النقدي على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى الخلفية النظرية بواسطة برنامجي Excel & Eviews 10

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير كل من الإنتاج وحجم السكان وكذا المعروض النقدي ثابت ميله معدوم إذا كان ميل المنحنى الممثل لزيادة نمو الإنتاج وحجم السكان يساوي ميل منحنى المعروض النقدي كما هو ممثل في الفترة [1,2]. ويكون ميل

منحنى سعر الصرف موجبا إذا كان ميل منحنى نمو الإنتاج وحجم السكان ميله أكبر من ميل منحنى المعروض النقدي كما هو مبين في الفترة [2،3]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف سالبا إذا كان ميل منحنى نمو الإنتاج وحجم السكان أقل من ميل منحنى المعروض النقدي كما هو مبين في الفترة [3،4]، هذا الشكل البياني يمثل تأثير تذبذب حجم الإنتاج المتناسب مع نمو السكان الغير موازي مع تذبذب المعروض النقدي على سعر الصرف نظريا مع ثبات العوامل الأخرى.

2.2. أسعار الفائدة

إن رؤوس الأموال الساخنة والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى⁸، حيث أنه تختلف أسعار الفائدة بين البلدان تبعا لدرجة وفرة أو ندرة رأس المال فيها، ومن الواضح أن سعر الفائدة يرتفع في البلدان التي تشكو من ندرة رأس المال، وينخفض في البلدان التي يتوافر فيها فائض منه وعلى أساس ذلك سوف ينتقل رأس المال من البلدان الوفيرة برأس المال إلى البلدان النادرة برأس المال على شكل قروض معقودة بينهم بهدف تعظيم الربح⁹.

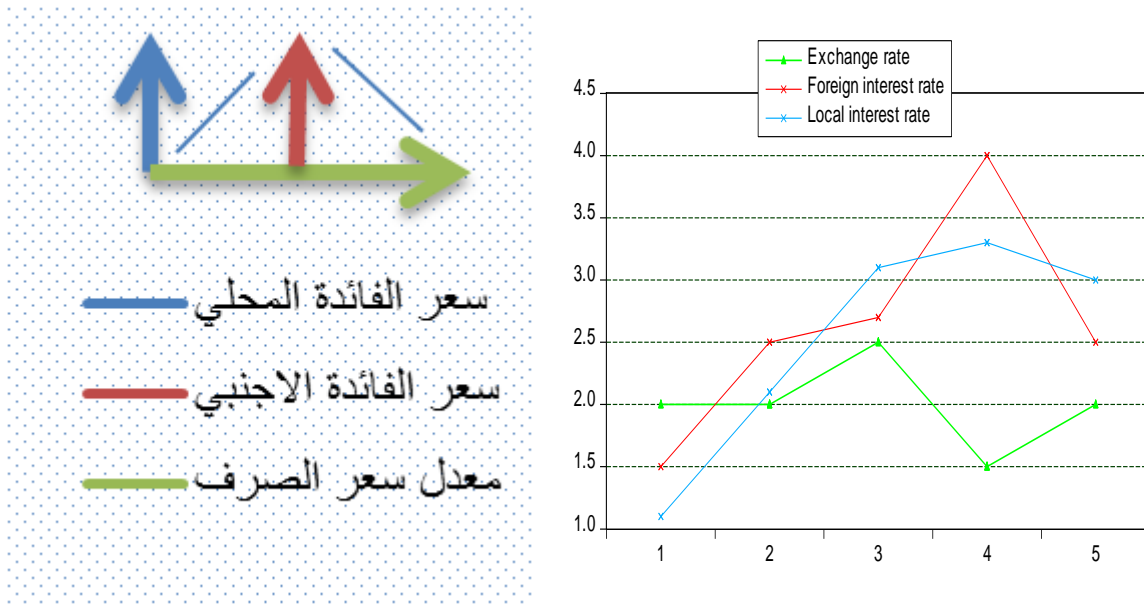
ومن هذا يبدو أنه هناك مقارنة لأسعار الفائدة المحلية بأسعار الفائدة الأجنبية كما يلي:

أولا: أسعار الفائدة المحلية: في حالة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية سيؤدي هذا إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية وهذا ما ينجر عنه ارتفاع في أسعار الصرف.

ثانيا: أسعار الفائدة الأجنبية: في حالة ارتفاع أسعار الفائدة الأجنبية مقارنة بنظيرتها المحلية سيؤدي هذا إلى تدفق رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية وهذا ما ينجر عنه انخفاض في أسعار الصرف.

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي والذي يوضح تأثير تغير سعر الفائدة على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في كلا المتغيرين بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيران بدلالة مقدار (حجم) التغير.

الشكل رقم (02): أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا استنادا إلى الخلفية النظرية بواسطة برنامجي Excel & Eviews 10

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير كل من أسعار الفائدة المحلية وكذا أسعار الفائدة الأجنبية ثابت، ميله معدوم إذا كان ميل منحنى أسعار الفائدة المحلية يساوي ميل منحنى أسعار الفائدة الأجنبية كما هو مبين في الفترة [1، 2]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف موجبا إذا كان منحنى أسعار الفائدة المحلية ميله أكبر من ميل منحنى أسعار الفائدة الأجنبية كما هو مبين في الفترة [2، 3].

ويكون ميل منحني سعر الصرف سالبا إذا كان ميل منحني أسعار الفائدة المحلية أقل من ميل منحني أسعار الفائدة الأجنبية كما هو موضح في الفترة [3، 4].

هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب أسعار الفائدة المحلية مع تذبذب أسعار الفائدة الأجنبية على سعر الصرف نظريا في ظل ثبات العوامل الأخرى.

3.2. التضخم

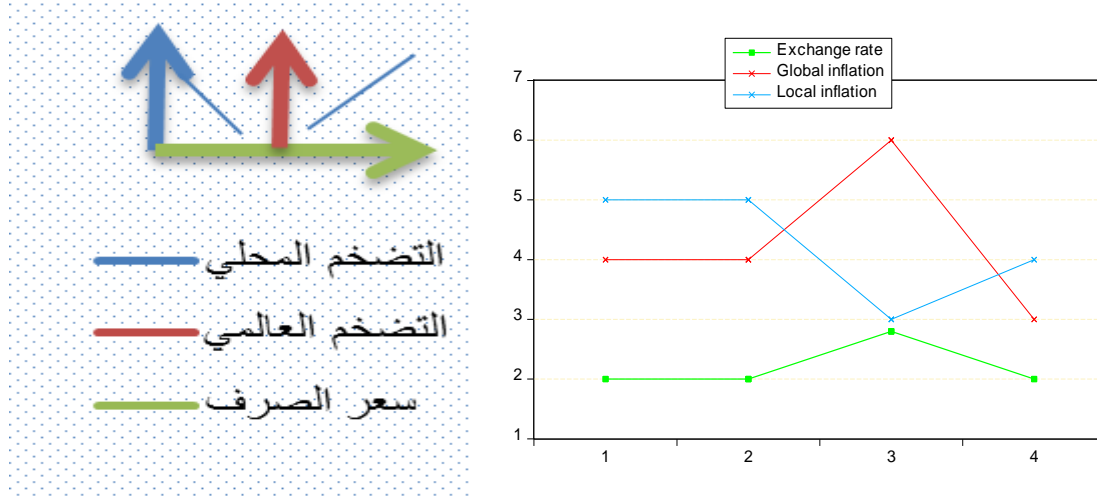
تعد أنظمة سعر الصرف المعومة من الناحية النظرية أكثر مرونة من أنظمة سعر الصرف الثابتة من حيث تحكمها في معدلات التضخم، بغض النظر عن أسباب التضخم وخصوصا إذا كان التضخم مستورد. "وطبقا لهذا التوجه فإنها تتجلي فكرة المصدقية، في أن الدولة التي لديها محاولات جادة ومصدقية لمحاربة التضخم، تقوم بتثبيت سعر صرف عملتها بسعر صرف عملة دولة أخرى، ذات بنك مركزي أكثر كفاءة وذات تاريخ في معدلات التضخم المنخفضة"¹⁰. وينتج من هذا أنه في ظل تبني نظام سعر الصرف العائم فإنه يؤثر التضخم على سعر الصرف حيث يشتمل على حالتين هما:

أولاً: في حالة التضخم المحلي: كلما زاد التضخم المحلي ارتفعت أسعار السلع المحلية مع نظيراتها الأجنبية هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية يقابله زيادة الطلب على العملة الأجنبية مخلفا ورائه انخفاض سعر الصرف، يعني أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المحلي عكسية.

ثانياً: في حالة التضخم العالمي: كلما زاد التضخم العالمي ارتفعت أسعار السلع العالمية مع نظيراتها المحلية، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية يقابله زيادة الطلب على العملة المحلية مخلفا ورائه ارتفاع سعر الصرف، يعني أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المحلي عكسية، أما العلاقة بين سعر الصرف والتضخم العالمي طردية.

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي الذي يوضح تأثير التضخم على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في كلا المتغيرين بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيران بدلالة مقدار (حجم) التغير.

الشكل رقم (03): أثر التضخم على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا استنادا إلى الخلفية النظرية بواسطة برنامجي Excel & Eviews 10

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير كل من التضخم المحلي وكذا التضخم العالمي ثابت ميله معدوم، إذا كان ميل منحني التضخم العالمي يساوي ميل منحني التضخم المحلي كما هو مبين في الفترة الزمنية [1، 2]. ويكون ميل منحني سعر الصرف موجبا، إذا كان ميل منحني التضخم العالمي أكبر من ميل منحني التضخم المحلي كما هو مبين في الفترة [2، 3]. ويكون ميل منحني سعر الصرف سالبا إذا كان ميل منحني التضخم العالمي أقل من ميل منحني التضخم المحلي كما هو مبين في الفترة [3، 4]. هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب التضخم المحلي مع تذبذب التضخم العالمي على تغير سعر الصرف نظريا، مع ثبات العوامل الأخرى.

4.2. التغيرات في قيمة الصادرات والواردات

تعمل الصادرات والواردات كمؤثر على سعر الصرف، "حين ما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج، مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف"¹¹. معنى هذا أنه هناك حالتين:

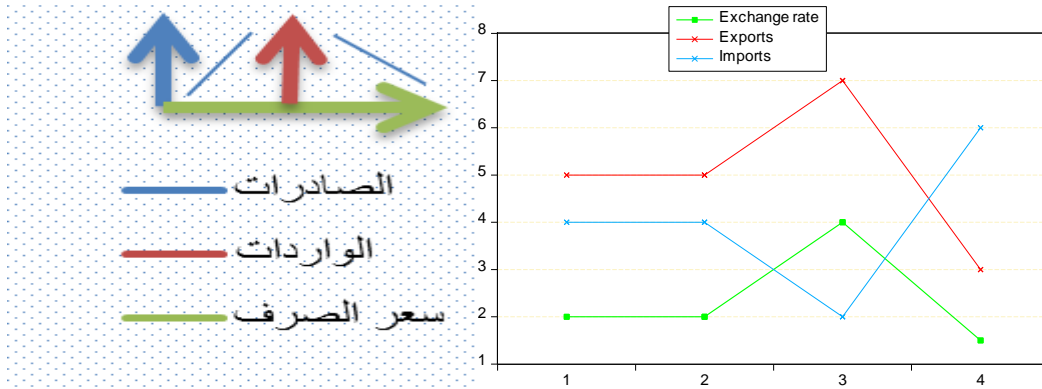
أولاً: التغيرات في قيمة الصادرات: في حالة زيادة الصادرات فإنها تساعد على الزيادة والرفع من معدل سعر الصرف، أما إذا انخفضت فلا تؤثر بالزيادة في معدل سعر الصرف.

ثانياً: التغيرات في قيمة الواردات: لكن في المقابل إذا زادت الواردات فإنها تخفض من معدل سعر الصرف وإذا انخفضت لا تؤثر بالخفض من معدل سعر الصرف.

لكن في غالب الأحيان عندما تزيد الصادرات يقابلها انخفاض الواردات والعكس، إذا تغير في حجم وقيمة الصادرات طردي مع سعر الصرف أما تغير قيمة وحجم الواردات عكسي مع تغير سعر الصرف.

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي الذي يوضح تأثير تغير كل من الواردات والصادرات على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في المتغيرات بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيرات بدلالة مقدار (حجم) التغير.

الشكل رقم (04): أثر التغيرات في قيمة الواردات والصادرات على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى الخلفية النظرية

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير كل من الصادرات وكذا الواردات ثابت ميله معدوم، إذا كان ميل منحنى الصادرات يساوي ميل منحنى الواردات كما هو مبين في الفترة [1، 2]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف موجبا، إذا كان ميل منحنى الصادرات أكبر من ميل منحنى الواردات، كما هو مبين في الفترة [2، 3]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف سالبا، إذا كان ميل منحنى الصادرات أقل من ميل منحنى الواردات كما هو في الفترة [3، 4].

هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب الصادرات والواردات على سعر الصرف نظريا، مع ثبات العوامل الأخرى.

5.2. ميزان المدفوعات

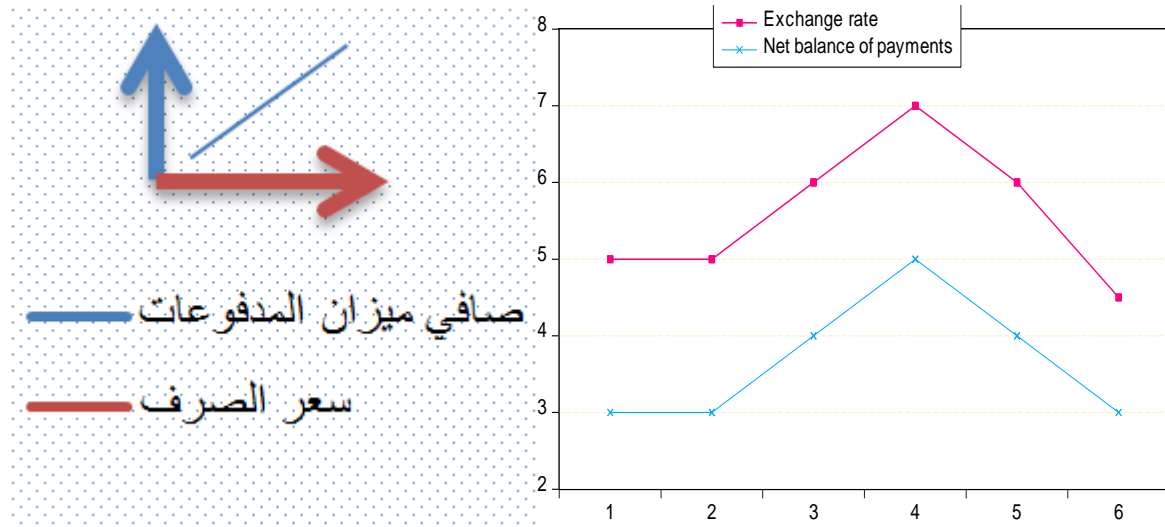
يتجلى تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف حين "يكون العجز المستمر في ميزان المدفوعات لدولة ما يسبب زيادة عرض العملة المحلية في السوق العالمية وبمرور الوقت يؤدي إلى تخفيض قيمة تلك العملة، وزيادة الإنتاجية تؤدي إلى انخفاض التكاليف، مما يؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي، دخول الاستثمارات الجديدة تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع قيمتها"¹². ومن خلال ما سبق يمكن توضيح حالي العجز والفائض كما يلي:

أولاً: حالة العجز: يعني أن الطلب على العملة الأجنبية أكثر منه على العملة المحلية ما يعني أن سعر الصرف ينخفض.

ثانياً: حالة الفائض: يعني أن الطلب على العملة الأجنبية أقل منه على العملة المحلية ما يعني أن سعر الصرف مرتفع. وبالتالي العلاقة طردية بين ناتج ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الأجل القصيرة.

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي الذي يوضح تأثير صافي ميزان المدفوعات على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في كلا المتغيران بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيرين بدلالة مقدار (حجم) التغير.

الشكل رقم (05): أثر تغير صافي ميزان المدفوعات على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا ستنادا إلى الخلفية النظرية بواسطة برنامجي Excel & Eviews 10

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير صافي ميزان المدفوعات ثابت ميله معدوم، إذا كان ميل منحنى صافي ميزان المدفوعات ثابت كما هو مبين في الفترة الزمنية [1، 2]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف موجبا، إذا كان ميل منحنى صافي ميزان المدفوعات موجب كما هو مبين في الفترة [2، 4]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف سالبا إذا كان ميل منحنى صافي ميزان المدفوعات سالبا كما هو في الفترة [4، 6].

هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب صافي ميزان المدفوعات على سعر الصرف نظريا، مع ثبات العوامل الأخرى.

6.2. التغير في تكاليف الإنتاج المحلية

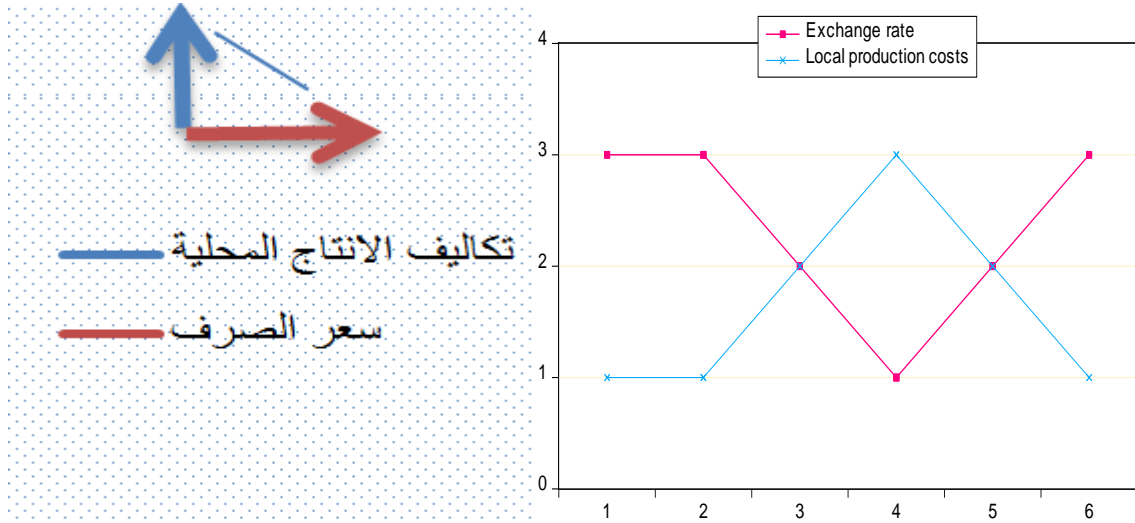
يتضح تأثير تكاليف الإنتاج على سعر الصرف وذلك "مع افتراض ثبات تكاليف الإنتاج والأسعار في الخارج فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي ومن ثم ارتفاع أسعاره في السوق المحلية يؤدي إلى إحداث أثر تحويلي في سلوك المستهلك المحلي"¹³. ويكون تحول الاستهلاك وفقا لصورتين واستجابة لحالتين هما إما ارتفاع التكاليف، أو انخفاضها، على المستوى المحلي كالتالي:

أولا: ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية: يعني هذا عزوف المستهلك عن المنتجات المحلية نظرا لارتفاع أسعارها نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاجها وبالتالي التوجه إلى السلع الأجنبية يقابله التقليل من الصادرات ومن ثم زيادة الطلب على العملة الأجنبية وزيادة المعروض من العملة الوطنية في السوق العالمية وهذا مؤداه انخفاض سعر الصرف.

ثانيا: انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية: يعني هذا إقبال المستهلك عن المنتجات المحلية، نظرا لانخفاض أسعارها جراء انخفاض تكاليف إنتاجها. وبالتالي العزوف عن السلع الأجنبية، وبالمقابل زيادة الصادرات، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية وزيادة المعروض من العملة الأجنبية في السوق العالمية. وهذا مؤداه ارتفاع سعر الصرف.

يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي الذي يوضح تأثير تكاليف الإنتاج المحلية على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في كلا المتغيران بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيرين بدلالة مقدار (حجم) التغير.

الشكل رقم (06): أثر التغير في تكاليف الإنتاج المحلية على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى الخلفية النظرية بواسطة برنامجي Excel & Eviews 10

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير تكاليف الإنتاج المحلية ثابت ميله معدوم، إذا كان ميل منحنى تكاليف الإنتاج المحلية ثابت، كما هو مبين في الفترة الزمنية [1، 2]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف موجبا إذا كان ميل منحنى تكاليف الإنتاج المحلية سالبا، كما هو مبين في الفترة [2، 4]. ويكون ميل منحنى سعر الصرف سالبا، إذا كان ميل منحنى تكاليف الإنتاج المحلية موجب، كما هو في الفترة [4، 6].

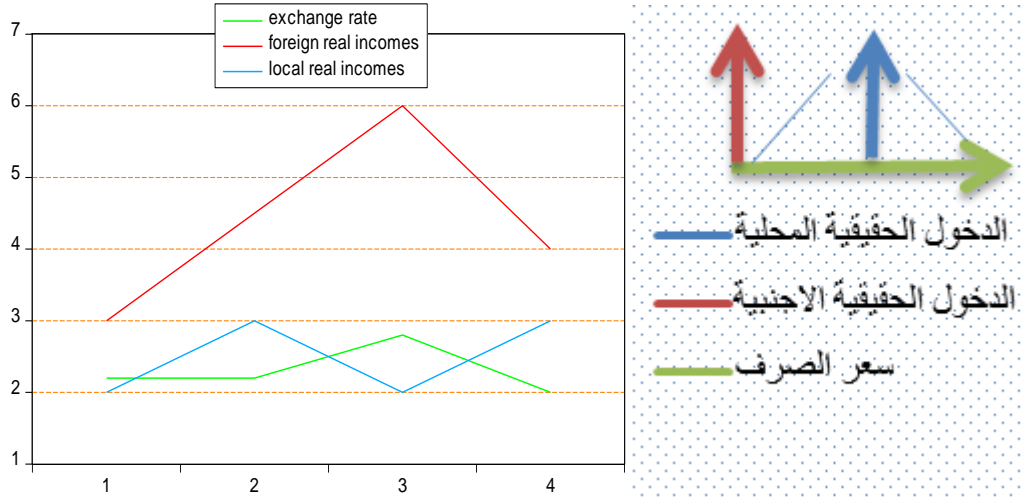
هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب تكاليف الإنتاج المحلية على سعر الصرف نظريا، مع ثبات العوامل الأخرى.

7.2. التغير في الدخل الحقيقية

يعبر الدخل الحقيقي عن قيمة ما يمكن أن يتحصل عليه البلد من إنتاج وبالتالي فالدخل الفردي الحقيقي هو جزء من الإنتاج الحقيقي الذي يتحصل عليه الفرد كأجر، ولذلك يعد ارتفاع الدخل الحقيقي مؤشر على رفاه وتحسن الوضع المالي للأفراد بصفة عامة. وبالتالي فإن التوسع في الاستهلاك سيصاحب ظاهرة ارتفاع الدخل الحقيقي ومنه التوسع في الواردات. ووفق هذا المدخل نجد وجهين، إما زيادة الدخل المحلية مقارنة مع دخول الدول ذات الرابطة التجارية أو العكس زيادة الدخل الحقيقية للدول الأخرى مقارنة بالدخول المحلية:

أولا: زيادة الدخل الحقيقي المحلي: من شأنه أن يؤثر على سعر الصرف، فكلما كان مرتفعا فكر الفرد في السياحة واقتناء السلع الأجنبية ما يجعل الطلب على العملة الأجنبية يزيد وبذلك ينخفض سعر الصرف أي أن علاقة تغيره عكسية مع سعر الصرف. ثانيا: زيادة الدخل الحقيقي الأجنبي: من شأنه أن يؤثر على سعر الصرف، فكلما كان مرتفعا فكر الفرد الأجنبي في السياحة والسلع المحلية، ما يجعل الطلب على العملة المحلية يزيد وبذلك يرتفع سعر الصرف. أي أن علاقته طردية مع سعر الصرف. يمكن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفق المنحنى التالي الذي يوضح تأثير الدخل الحقيقية على سعر الصرف، حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في كلا المتغيران بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيرين بدلالة مقدار (حجم) التغير.

الشكل رقم (07): أثر التغير في الدخل الحقيقية على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا ستنادا إلى الخلفية النظرية بواسطة برنامجي Excel & Eviews 10

يكون التمثيل البياني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير كل من الدخل الحقيقية المحلية وكذا الدخل الحقيقية الأجنبية ثابت ميله معدوم، إذا كان ميل منحني الدخل الحقيقية المحلية يساوي ميل منحني الدخل الحقيقية الأجنبية، كما هو مبين في الفترة [1، 2]. ويكون ميل منحني سعر الصرف موجبا إذا كان ميل منحني الدخل الحقيقية الأجنبية أقل من ميل منحني الدخل الحقيقية المحلية، كما هو مبين في الفترة [2، 3]. ويكون ميل منحني سعر الصرف سالبا، إذا كان ميل منحني الدخل الحقيقية المحلية، أقل من ميل منحني الدخل الحقيقية الأجنبية، كما هو في الفترة [3، 4].

هذا الشكل البياني، يمثل تأثير تذبذب الدخل الحقيقية المحلية والدخل الحقيقية الأجنبية على سعر الصرف نظريا، مع ثبات العوامل الأخرى.

الخاتمة:

توسع نظام التعويم وساد، حيث تم تبنيه في معظم دول العالم وذلك لتماشيه مع مبدأ الحرية الاقتصادية، ومن خلاله تم إضفاء المصدقية على السياسة النقدية، ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات تلقائيا وكذلك بتبنيه تتخلص الحكومة من مسؤولية انخفاض سعر الصرف، الذي لا يحبذ الشعب. وكذلك يساعد الاقتصادات الوطنية في الاندماج والتماشي مع الاقتصاد العالمي وذلك لمرونته. كما يساعد البنوك المركزية في التخلي على الاحتفاظ بالأرصدة من العملة الأجنبية كاحتياطات.

وبالتالي يمكن قبول صحة الفرضية الجزئية، التي مفادها أن سعر الصرف يتحدد وفق آلية العرض والطلب دون أن تتدخل الدولة كبائع أو مشتري لأجل التأثير على سعر الصرف بهدف الإخلال بمبدأ العرض والطلب ولذلك الفرضية الجزئية، التي مفادها "يتم تحديد قيمة سعر الصرف فقط وفق آلية العرض والطلب" صحيحة. ومن جانب آخر يتضح من البحث أن سعر الصرف، يتأثر بقوة العرض والطلب الناتجة بدورها عن عدة عوامل نظرا لتشعب العوامل، التي تدخل في العرض والطلب، وهذه العوامل يمكن أن تؤثر في اتجاهين: إما بالرفع في سعر الصرف أو خفضه. وقد تؤثر عليه مجتمعة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تغير هذه العوامل دون تأثير سعر الصرف. إذا يتبين أن الفرضية الجزئية الثانية والتي نصها كالتالي "يتغير سعر الصرف استجابة لتغير أحد أو كل العوامل المؤثرة فيه في اتجاهين إما طرديا أو عكسيا" صحيحة، وكذلك تم الوصول إلى مخططات بيانية تفسر ظاهرة تأثير سعر الصرف بهذه العوامل كل على حدى. وهذا يمكن الحكم على صحة الفرضية الرئيسية، التي تمت الدراسة حولها والتي كان نصها كما يلي " يظل سعر الصرف في ظل نظام التعويم متأثر من عوامل متعددة، ولكي يتم فهم ظاهرة التأثير دون تعقيد للباحث يمكن إعطاء تفسير بياني للعلاقة بين سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه"، حيث تم تأكيد وجود تأثير على سعر الصرف في ظل نظام التعويم من عدة متغيرات وكذلك تم التوصل إلى مخططات بيانية يمكن أن تساعد في فهم علاقة هذه المتغيرات بسعر الصرف.

النتائج المتوصل إليها:

تأسيسا على ما تقدم، يمكن الخروج بالاستنتاجات المملخصة في الآتي:

- التقلبات في قيمة العملات الوطنية تخضع لمنطق العرض والطلب وبذلك لا يمكن للحكومات السيطرة على التذبذب في سعر الصرف. إنما يتبع تغير عدة عوامل، التي تعكس مكانة الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي ومنه فإذا كان:
 - سعر الصرف يتجه نحوى الارتفاع والتحسن، فإن الأعوان الاقتصاديين تزيد ثقتهم في العملة الوطنية ويستثمرون محليا أي في الاستثمار المحلي. أما المستثمرين الأجانب فقد يتحنون العملية العكسية.
 - سعر الصرف يتجه نحوى الانخفاض، فإن الأعوان الاقتصاديين يفقدون ثقتهم في العملة الوطنية ويتقلص الاستثمار، في حين يكون عامل مشجع للمستثمرين الأجانب للاستثمار المباشر.
- قوة وتكامل القطاعات الاقتصادية المختلفة تساهم وتساعد على التنبؤ بسعر الصرف وكذلك تحد من تقلبه وبذلك يكون مصدر قوة لأنه مستقر ويستبعد طابع المضاربة والمجازفة.
- إذا كان الاقتصاد غير متوازن في بنيته وهيكلته من خلال تباين مردودية قطاعاته المختلفة، يزيد من حالة عدم التأكد بالنسبة لسعر صرفه ويضفي حالة التخوف والمجازفة على المتعاملين والناشطين في سوق الصرف الأجنبي، وكذا مختلف الأعوان الاقتصاديين في شتى المجالات.

التوصيات:

استنادا على الاستنتاجات الآنف الذكر،

- وجب بناء اقتصاد متوازن ومتنوع بجميع قطاعاته للسيطرة والحد من تقلب أسعار الصرف.

قائمة المراجع:

1. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 4، 2006.
2. السيد محمد أحمد السريبي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
3. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010.
4. <http://marketing4umarketing.blogspot.com>
5. صبيح حسون الساعدي، إيااد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان المختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 4، العدد 7، 2011.
6. عماد عمر محمود علي الهنداوي، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، غير منشورة، تخصص الفلسفة في الاقتصاد قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2011.
7. ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، دفعة 2011.
8. موردخاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007.
9. محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف جلال حزي وشركائه، الإسكندرية، 2004.

الهوامش:

1. السيد محمد أحمد السريبي، *التجارة الخارجية*، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 246.
2. http://marketing4umarketing.blogspot.com/2013/09/blog-post_9579 page consulte le : 29/10/2016.
3. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 4، 2006، ص 240.
4. المرجع نفسه، ص 235
5. المرجع نفسه، ص ص 240، 241.
6. المرجع نفسه، ص 241.
7. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، *سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 62.
8. المرجع نفسه، ص 65.
9. صبيح حسون الساعدي، إيااد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان المختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 4، العدد 7، 2011، ص 94.
10. عماد عمر محمود علي الهنداوي، *علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري*، رسالة دكتوراه، غير منشورة، تخصص الفلسفة في الاقتصاد قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2011، ص 61.
11. ناصري نفيسة، *أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية – دراسة حالة الجزائر*، مذكرة ماجستير، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، دفعة 2011، ص 68.
12. موردخاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، *الاقتصاد الدولي مدخل السياسات*، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007، ص 265.
13. محمد كمال الحمزاوي، *سوق الصرف الأجنبي*، منشأة المعارف جلال حزي وشركائه، الإسكندرية، 2004، ص 41.